

## إرهاب آل سعود.. خطر مميت يزعزع أنشطة "أرامكو"



### التغيير

كشفت شركة النفط العملاقة أرامكو عن نشرة استعرضت فيها المخاطر الجوهرية الرئيسة التي قد تؤثر تأثيرا عكسيا على أنشطة الشركة أو مركزها المالي، وتعدُّ لشركة أرامكو أكبر منتج للنفط في العالم، إذ تضح 10% من المعروض العالمي، وهي أيضا الأعلى ربحية في العالم.

وتسبب تراجع أسعار النفط في انخفاض صافي ربح الشركة للنصف الأول من العام 12% إلى 46.9 مليار دولار، لكن الرقم يظل أعلى بكثير مما حققته أبل، الشركة المدرجة الأعلى ربحية في العالم، والتي حققت 31.5 مليار دولار، وفيما يلي المخاطر الرئيسة، وفقا لنشرة الطرح الصادرة في ساعة متأخرة من أمس السبت:

العمليات والارتباط بالدولار

العمليات قد تتأثر بأسعار النفط العالمية والعرض والطلب على النفط والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية التي قد تؤثر على التجارة العالمية فضلا عن تأثير تغير المناخ على الطلب على النفط والغاز وأسعارهما.

حكومة آل سعود تحدد سقف إنتاج المملكة من النفط، ومالية الدولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة النفط والغاز.

قد تتأثر عمليات أرامكو بقرارات تتعلق بمستويات الإنتاج التي تتخذها حكومة آل سعود بصفتها عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، أو بقرارات دول منتجة أخرى.

قد تكلف حكومة آل سعود أرامكو بالقيام بمشاريع أو تقديم المساعدة في مبادرات خارج نشاطها الأساس.

قد يتأثر مركز أرامكو المالي سلبا إذا ألغت حكومة آل سعود ربط عملتها الريال بالدولار الأمريكي.

تأمين أرامكو لا يغطي جميع المخاطر وقد لا يحميها في مواجهة الالتزامات الناجمة عن أحداث محتملة مثل التسربات النفطية الكبيرة والكوارث البيئية والهجمات أو أعمال الحرب.

سبق أن واجهت أرامكو دعاوى قضائية كبيرة، بما في ذلك مزاعم بانتهاك قوانين مكافحة الاحتكار ترتبط جزئيا بعضوية المملكة في أوبك. وأُسقطت دعاوى الاحتكار المرتبطة بعضوية أوبك بفضل الحماية التي يسبغها القانون الأمريكي على الأعمال السيادية، لكن لا يوجد ما يضمن نجاح الشركة في الاحتماء بتلك الدفوع في المستقبل.

## الإرهاب والصراعات

عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاضطرابات والصراعات المسلحة الفعلية والمحتملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى قد تؤثر على عمليات أرامكو ومركزها المالي. الإرهاب والصراعات المسلحة قد يؤثران تأثيرا جوهريا وعكسيا على سعر أسهمها في السوق.

من المتوقع أن يكون الطرح العام الأولي هو الأضخم في البورصة المحلية، التي حدثت منصتها لاستيعاب حجم التداول الضخم بشكل استثنائي. لكن التغييرات على آليات التداول وإجراءاته لم تخضع للاختبار

ولا يوجد ضمانات بأن تسهل الإدراج على نحو ملائم.

ولن يحتفظ المكتتبون الأجانب غير المؤهلين بالملكية القانونية لأسهم الطرح، ولن يتمكنوا من التصويت عن الأسهم التي يتمتعون فيها بمنافع اقتصادية.

جميع مشتريات الأسهم ومبيعاتها على البورصة المحلية ستكون مقومة بالعملة المحلية. ولا توجد ضمانات لقدرة المستثمرين الأجانب على تدبير الريال بالمبالغ الضرورية لشراء حجم الأسهم التي يرغبون في شرائها أو مبادلتها.

ستظل حكومة آل سعود تحتفظ بحصة مسيطرة بعد الطرح الأولي وستكون قادرة على فرض السيطرة في المسائل التي تتطلب موافقة المساهمين. وسيكون لها حق النقض فيما يتعلق بأي إجراء لحملة الأسهم أو موافقة تستلزم أغلبية تصويته. وبوسع أرامكو تغيير سياسة توزيعات أرباحها دون إخطار مسبق لمساهمي الأقلية.